الخسائر والأضرار والنزوح: رسائل رئيسية للطريق المؤدية إلى مؤتمر الأطراف الـ28 في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

The Loss and Damage and Challenges of Human Mobility and Displacement Working Group

lossanddamagecollaboration.org
researchinginternaldisplacement.org

مُقدِّمة

تدعو هذه المذكرة التأييدية إلى إدراج مشكلة نزوح السكان وغيرها من حركات الهجرة البشرية في السياسات العامة والممارسات التي تعالج الخسائر والأضرار المتصلة بتغير المناخ. تم وضع الرسائل الواردة أدناه بواسطة فريق عمل خلال اجتماع نظمته مجموعة التعاون بشأن الخسائر والأضرار (لوس أند دامدج كولابورايشن L&DC).

الفريق العامل المَعني بالخسائر والأضرار والتحديات التي تواجه التنقلات البشرية و النزوح هو ائتلاف من ممارسين وباحثين ومحامين ونشطاء يعملون على مسألة التنقلات البشرية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية . يتقاسم المشاركون في الفريق العامل الذين يُمثلون قطاعات واسعة من الآراء والاهتمامات، ، قناعة مشتركة بأن النزوح المتصل بتغير المناخ يجب أن يكون في صلب الجهود المَبذولة لمعالجة آثار الخسائر والأضرار، وهذا يشمل الآثار المُتراكمة عبر الأجيال على الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمعات والنظم الإيكولوجية. منذ بداية عام 2023، جمع أعضاء هذا الفريق بيانات تجريبية تتعلق بالتنقلات البشرية والخسائر والأضرار وحللوها، وحددوا 'الممارسات الجيدة' القائمة ووضعوا سياسات عامة وتوصيات عملية لصُناع القرار والممارسين .

تتصل الرسائل في هذه المذكرة بشكل مباشر بالمفاوضات الجارية بشأن الخسائر والأضرار بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (.UNFCCC) يعتزم من هذه الرسائل أن تساهم في مسارات العمل السياسي بشأن الخسائر والأضرار بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك صندوق الخسائر والأضرار وترتيبات التمويل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف الـ27 في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ؛ شبكة سانتياغو لتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها(SNLD)؛ أول عملية التقييم العالمي لاتفاق باريس (GST)؛ و الهدف الجماعي الجديد المحدد كمياً بشأن التمويل المتعلق بالمناخ (NCQG). كما يعتزم من هذه الرسائل الإسترشاد بها في عملية تحديد مجالات الأولوية في آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ (WIM)، اللجنة التنفيذية التابعة لآلية وارسو الدولية(ExCom)، وبشكل خاص، فرقة العمل المعنية بالنزوح فرقة العمل المعنية بالنزوح(TFD) و فريق الخبراء المعني بالخسائر غير الاقتصادية. (NELs Expert Group) كذلك، تتصل هذه الرسائل بالعمل المعني به خارج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لمعالجة الخسائر والأضرار، بما في ذلك مجموعة الدول السبع/ الدرع العالمي لمكافحة مخاطر المناخ لمجموعة العشرين الأكثر هشاشة وهي مبادرة شراكة (الدرع العالمي).

نأمل أن تُستخدم مواضيع ورسائل هذه المذكرة كدليل وأن تسهم في تحفيز المناقشات والمناظرات المؤدية إلى مؤتمر الأطراف الـ28 في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وما بعده. ونأمل في مشاركة الدول والهيئات الإقليمية، المنظمات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، المنظمات المجتمعية، صُناع القرار، الباحثين، الخبراء القانونيين وآخرين في مناصب تمكنهم من تجنب الخسائر والأضرار المتصلة بالنزوح والحد منها ومعالجتها.

II

الرسائل الرئيسية

يجب أن تكون مشكلة النزوح والهجرة القسرية والأشكال الأخرى من التنقلات البشرية غير الطوعية في صدارة جهود معالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ. يقوّض النزوح المرتبط بتغير المناخ حقوق الإنسان ورفاهيته وتطوره، ما ينجم عنه مجموعة واسعة من الآثار السلبية على الأفراد والمجتمعات المحلية والدول، ويثير تساؤلات وشواغل حول العدالة المناخية. يجب أن يركز أي نهج شامل لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ جهوداً لتلافي الآثار السلبية للنزوح والحد منها وتوفير حلول عادلة ومنصفة.

- فوفق التقرير التقييمي (AR6) الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC)، تؤدي مخاطر المناخ والطقس بشكل متزايد إلى التهجير الناتج عن الكوارث في أرجاء العالم، لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً..فمع نمو انبعاثات الغاز والوصول إلى حدود التكيف، **سيصبح النزوح والأشكال الأخرى للتنقلات غير الطوعية أكثر تواتراً وما يترتب على ذلك من آثار** على المجتمعات المحلية المتأثرة بتغير المناخ.

- **يجب ان تفي الدول بالتزاماتها الفردية والجماعية بموجب اتفاق باريس لخفض الانبعاثات** والحد من معدل زيادات درجات الحرارة العالمية حتى 1.5 درجة مئوية وألا تزيد عن 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة بالإضافة إلى ذلك، ينبغي دعم وضع السياسات العامة الإقليمية والوطنية ذات الصلة لحماية حقوق الشعوب المعرضة للنزوح داخلياً وعبر الحدود.

- **يشكل حدوث النزوح مؤشراً للخسائر والأضرار** التي تعاني منها المجتمعات المحلية على الصعيدين الاقتصادي وغير الاقتصادي، إذ أن النزوح يشكل عامة الملاذ الأخير للأشخاص الذين يواجهون مستويات لا تحتمل من المخاطر، أو الذين لا يمكنهم التكيف معها، أو حين تصبح نظمهم الإيكولوجية غير صالحة للسكن.

- **النزوح يمثل ضررًا أو خسارةً بحد ذاته مرتبط باضطرار** الأشخاص لمغادرة منازلهم ومجتمعاتهم المحلية ، مما يحرم الأشخاص من حقهم في اختيار أين وكيف يعيشون.

- **كما أن النزوح عامل مسبب للخسائر والأضرار** وكما أفاد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، يسبب النزوح ضعفًا اجتماعيًا واقتصاديًا وتدهور النظام البيئي في سياق تغير المناخ.النزوح.

- **لا تأخذ نظم تجميع البيانات المرتبطة بالخسائر والأضرار القائمة وتقييمها في الحسبان بشكل منهجي حدوث النزوح و لا ترصد** مدته وعواقبه.

- **ينبغي على التدابير المُتخذة لتقييم ومعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناح أن تأخذ في الاعتبار النزوح وآثاره لضمان شموليتها** .النزوح، سواء كان نتيجة لأحداث مفاجئة أو تطورات بطيئة، يهدد بالإضرار بحقوق الإنسان **وينبغي معالجته من خلال نهج شاملة قائمة على الحقوق.**

- **تختبر شرائح من السكان النزوح وآثاره السلبية بشكل غير متناسب،** وذلك بناءً على عوامل مثل النوع الاجتماعي، العمر، الميل الجنسي، الإثنية، الأقلية، وضع الهجرة أو المواطنة، الحالات الصحية أو الإعاقات أو لأنهم يواجهون الآثار المضاعفة لأزمات متعددة، بما في ذلك النزاعات، العنف، انعدام الأمن الغذائي والمياه، وعدم وجود الملجأ الملائم والخدمات الصحية. يجب أن تأخذ السياسات العامة بعين الاعتبار التنوع الكبير لهذه الفئات المتضررة .

- **يجب ان يكون الأشخاص والمجتمعات المحلية النازحين في طليعة تصميم وتنفيذ سبل الانتصاف والمبادرات لمعالجة الخسائر والأضرار**، بما في ذلك تخصيص الموارد. إذ يمكن لتضمين آراء وأولويات هؤلاء الأشخاص أن يسهم في وضع حلول فعالة ومستدامة تستجيب لحاجاتهم.

- على الجهود المبذولة لتقليل الخسائر والأضرار والتكيف معها أن تعزز من التوجهات والرغبات المحلية للتنقل وتحقيق التكيف المستقبلي. هذا الالتزام بالغ الأهمية خصوصًا تجاه الشعوب الأصلية، وسكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، الرعاة وغيرهم من الذين يعتمدون اعتماداً خاصاً على أراضيهم وتربطهم بها صلة. **ومن الضروري دعم الأشخاص الذين يختارون البقاء أو الذين لا يستطيعون الانتقال**، سواء بسبب الصحة أو الإعاقة، لضمان تكيفهم ومعالجة الآثار المرتبطة بالخسائر والأضرار.

- **يجب إيلاء اهتمام خاص بالنزوح عبر الحدود** خاصةً في ظل النقص الواضح في المعلومات بشأن انتشاره وعواقبه، ما يترك العديد من النازحين دون حماية وتمثيل كافيين للحقوق.

- **يجب أخذ آليات التمويل المتعلق بالمناخ للنزوح بالحسبان بشكل كاف وآثاره القصيرة والطويلة الأجل**. تتضمن هذه الآليات صندوق الخسائر والأضرار وترتيباته التمويلية ومجموعة الدول السبع/الدرع العالمي لمكافحة مخاطر المناخ لمجموعة العشرين الضعيفة (الدرع العالمي). إيجاد مصادر تمويل إنمائي جديدة وإضافية (غير ازدواجية) بالغ الأهمية.

- **ينتج عن التغاضي عن النزوح وعواقبه القصيرة والطويلة الأجل ظلم مناخي وتقييم غير كاف للآثار المرتبطة بتغير المناخ** على الأفراد والمجتمعات المحلية ، ما يمكنه أن يؤدي إلى عكس المكاسب النمائية وزيادة الديون واتساع الفجوة في التمويل المتوفر لتفادي الخسائر والأضرار والحد منها ومعالجتها.

هذه الرسائل مهمة لأعضاء اللجنة الانتقالية العاملة لتوفير التوصيات في مؤتمر الأطراف الـ*28* في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للاسترشاد بها في تفعيل صندوق الخسائر والأضرار وترتيباته التمويلية. يبدأ الاجتماع الرابع للجنة الانتقالية في *7* تشرين الأول/أكتوبر *2023T*كما يجب أن يسترشد بهذه الرسائل في المناقشات مع الأطراف والمجموعات خلال الاجتماع الـ*19* المقبل للجنة التنفيذية التابعة لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ الذي سيعقد في *19-22* أيلول/سبتمبر *2023*؛ الحوارين السابع والثامن للخبراء التقنيين بشأن الهدف الجماعي الجديد المحدد كمياً بشأن التمويل المتعلق بالمناخ (خريف/شتاء *2023*)؛ مرحلة النظر في نتائج عملية التقييم العالمي لاتفاق باريس (تشرين الثاني/نوفمبر *2023*) ؛ والعمل المتواصل لاختيار مضيف الأمانة العامة لشبكة سانتياغو وترشيح وانتخاب أعضاء مجلسها الاستشاري في مؤتمر الأطراف الـ*28* في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ/مؤتمر الأطراف *5* العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس.

III

أسباب وعواقب االنزوح الداخلي والعابر للحدود

تحدث التحركات السكانية عبر الحدود الدولية وداخلها (النزوح ، الهجرة، إعادة التوطين المخطط لها وعدم الحركة) إلى جانب استمراريتها التي تتراوح بين التنقل القسري إلى حد ما والتنقل الطوعي إلى حد ما. يمكن أن تكون دوافع التحركات السكانية

القسرية التي تحدث في سياق تغير المناخ معقدة وتختلف وفق السياقات والظروف. لكن آثار النزوح على الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمعات تكون في الغالب، ذات نتائج سلبية. يجب أن يشكل النزوح عبر الحدود والنزوح الداخلي وأشكال التنقل القسري الأخرى في سياق تغير المناخ محور المناقشات بشأن الخسائر والأضرار والتمويل والاستجابات.

- يمكن ان يكون النزوح في آن واحد:
  - مؤشراً للخسائر والأضرار التي لحقت بالشخاص والمجتمعات المحلية
  - ضرراً أو خسارة بحد ذاتها مرتبطة بالأشخاص المرغمين على مغادرة منازلهم ومجتمعاتهم المحلية وعوائلهم
  - سبباً للخسارة أو الضرر - أي عملية مؤدية إلى خسارة وضرر جديدين أو مضاعفة للخسائر والأضرار القائمة

- وكما سلط التقرير التقييمي الـ6 للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، غالباً ما يحدث النزوح عند بلوغ حدود التكيف والمرونة. يشكل النزوح إحدى النتائج الضارة للخسائر والأضرار مؤثراً سلبياً على الرفاه والتمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

- ورغم أن بيانات ونماذج عمليات النزوح المستقبلية لا زالت غير كافية وينبغي تحسينها، غير أن الاتجاهات الحالية تقترح احتمال أن تكون نماذج النزوح المستقبلية متسمة بتقليل قابلية النظم البيئية للسكن بسبب الحرارة الشديدة وارتفاع مستوى سطح البحر والفيضان وندرة المياه. تهدد هذه التغييرات جدوى التنمية وسبل العيش وبقاء الإنسان في المناطق المتضررة، لا سيما في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء والدول الجزرية الصغيرة النامية.

- النزوح، الذي يأتي في الغالب نتيجة لقرارات ملحة لإنقاذ الحياة تتخذ في ظروف صعبة يتسبب مراراً في تفاقم وتضخيم الآثار السلبية المتعلقة بتغير المناخ، لا سيما في غياب التخطيط للتأهب وتوفير الحماية والمساعدة للنازحين. ففي غياب الحلول المستدامة، تتدهور حالة النازحين تدريجياً مع الزمن.

- كما يمكن أن ينتج عن الإجراءات المناخية السيئة التصميم والتنفيذ المزيد من الخسائر والأضرار، بما في ذلك النزوح. فعند تخطيط الإجراءات المناخية وتنفيذها، من الضروري توقع الآثار المحتملة على التنقلات البشرية وأخذها في الاعتبار. لذا، إشراك المجتمعات المحلية المتضررة أو التي يحتمل أن تتأثر في عمليات التخطيط والتنفيذ وتقييم نتائج الإجراءات المناخية أمر بالغ الأهمية.

يجب أن تسترشد الاجتماعات الثنائية مع الأطراف والمجموعات استعداداً للاجتماع الـ*19* للجنة التنفيذية التابعة لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ التي ستعقد في الفترةالممتدة من *19* إلى *22* أيلول/سبتمبر، بالرسائل الواردة أعلاه، والحوارين السابع والثامن للخبراء التقنيين بشأن الهدف الجماعي الجديد المحدد كمياً بشأن التمويل المتعلق بالمناخ (خريف/شتاء *2023*). سيركز الحوار السابع للخبراء التقنيين على 'نوعية' و'شفافية الترتيبات'. كما تتسم هذه الرسائل بالأهمية ايضاً بالنسبة لحلقة العمل الشخصية للتقييم العالمي في ما بين الدورات التي سيعقدها رؤساء الهيئة الفرعية للتنفيذ (*SBI*) والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية (*SBSTA*) في تشرين الأول/أكتوبر *2023*. وخلال دورة التقييم العالمي، سيعمل الأطراف والمجموعات على وضع العناصر للمرحلة الثالثة من التقييم العالمي، 'أخذ النتائج في الاعتبار'، الذي بدوره سيرشد عمل فريق الاتصال المشترك الذي سيقرر بشأن نتائج التقييم العالمي في مؤتمر الأطراف الـ*28* في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

IV

التقييم الكمي لآثار النزوح

بشكل عام، أنظمة جمع البيانات وأساليب التقييم المتعلقة بالخسائر والأضرار الحالية لا تأخذ بعين الاعتبار بشكل منهجي حوادث النزوح، وغالبًا ما تغفل عن مدة هذا النزوح وعواقبه على المدى الطويل، بما في ذلك الأثر على السكان الذين يعيشون في حالات نزوح ممتدة . ينتج عن ذلك تقييم غير كاف لإجمالي الخسائر والأضرار التي تسبب بها تغير المناخ وفشل في التعامل مع كافة جوانب الأثر السلبي الذي يتعرض له الأشخاص والمجتمعات المحلية والمجتمعات والدول. بالتالي، يشكل تطوير المزيد من المنتجات والأدوات المعرفية لتحديد وتقييم الخسائر والأضرار المرتبطة بالنزوح أولوية.

- تقدير التكاليف الاقتصادية وغير الاقتصادية للنزوح الداخلي وعبر الحدود أساسي لمناقشة الخسائر والأضرار. فالآثار والاحتياجات المتصلة بالنزوح كبيرة وينبغي أخذها في الحسبان في كافة الاستجابات التنفيذية والسياسية وآليات المساعدة المالية.

- يتطلب التقييم الدقيق والتحديد الكمي للخسائر والأضرار المرتبطة بالنزوح الأخذ في الاعتبار الآثار والنتائج التي نجمت طيلة دورة النزوح الكاملة وليس فقط الحدوث الأولي للنزوح. يجب ان ننظر إلى كيفية تطور الاحتياجات والضعف مع الوقت، لا سيما بالنسبة للأشخاص الذي يختبرون النزوح المطوّل.

- لكن قدرتنا الحالية للتقييم والتحديد الكمي للخسائر والأضرار المتصلة بالنزوح محدودة. نادراً ما تأخذ المنهجيات والجهود الموحدة (مثلاً، قواعد البيانات للخسائر الناجمة عن الكوارث، عمليات تقييم الاحتياجات بعد الكوارث) في الحسبان النزوح وآثاره - لا سيما الآثار غير المباشرة والمتتالية والطويلة الأجل على المجتمعات المحلية. يجب إيلاء الاهتمام للنزوح الناتج عن كلا الأحداث المفاجئة والبطيئة الحدوث لتحقيق فهم أكثر شمولية للنزوح وآثاره.

- يجب أن نقوم بعمل أفضل في معالجة الأبعاد الزمنية للنزوح الناتج عن الكوارث. يجب أن نجمع ونقيم البيانات الطولية بشأن احتياجات الأشخاص وكيفية تأثر قدرتهم على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم خلال فترة نزوحهم. يجب أن نضمّن مؤشرات ونهج حلول دائمة في المحادثات بشأن الخسائر والأضرار.

تتسم هذه الرسائل بالأهمية بالنسبة لاختيار مضيف الأمانة العامة لشبكة سانتياغو. ينبغي أن يضمن الأطراف والمجموعات أن يكون المضيف المستقبلي قادراً على تقديم المساعدة التقنية من خلال منظمات وهيئات وشبكات وخبراء ذوي صلة يدعمون منهجيات تقييم كمي متصل بالنزوح وأعمال تقييم للخسائر والأضرار تكون سليمة ومتينة. كذلك، مع اقتراب موعد الاجتماع الـ*19* للجنة التنفيذية التابعة لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ التي ستعقد في الفترةالممتدة من *19* إلى *22* أيلول/سبتمبر *2023*، من الأهمية في مكان أن يفهم الأطراف والمجموعات أن فريق العمل المعني بالنزوح في آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ وفريق الخبراء المعني بالخسائر غير الاقتصادية يمكنهم ويجب أن يؤدوا دوراً أساسياً في تطوير منتجات وأدوات معرفية ذات صلة. .

٧

كيف يؤثر النزوح على الحياة، المجتمعات المحلية والدول

يهدد النزوح مجمل حقوق الإنسان للأشخاص ورفاه المجتمعات المحلية والدول، وينجم عنه طيف واسع من النتائج السلبية المترابطة مؤثرة على الرفاه الاقتصادي وغير الاقتصادي الفردي والجماعي. يجب الأخذ في الاعتبار الآثار المتتالية للنزوح على الصحة الجسدية، الصحة العقلية، الأمن الغذائي والمائي، سبل العيش، الأمن الاقتصادي، التماسك الاجتماعي، الثقافة، الهوية، والصلات بالأخباء والأسلاف عند تقييم ومعالجة الخسائر والأضرار المتكلدة. من الضروري إدراك أنه فيما تكون الخسائر والأضرار غير الاقتصادية تبعية وشائعة، لا تكون الخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية منفصلة أو سرية. في ما يتعلق بالأشخاص المتضررين، يمكن أن تؤدي الخسائر والأضرار الاقتصادية المرتبطة بالنزوح إلى حسائر وأضرار غير اقتصادية والعكس بالعكس.

- يستطيع النزوح أن يثير طيفاً واسعاً من الآثار المعقدة والمترابطة والمتتالية أحياناً. ويمكن أن تفاقم الخسائر والأضرار الناجمة عن النزوح إلى أو تؤدي إلى:
  - تكلفة اقتصادية مباشرة على الأشخاص والمجتمعات المحلية والمجتمعات والدول
  - فقدان الدخل وسبل العيش
  - عكس المكاسب الإنمائية
  - فقدان الأراضي وحيازتها
  - انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العمل القسري والزواج القسري وأشكال متنوعة من التمييز والاستبعاد
  - فقدان الحماية الاجتماعية واستحقاقات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية
  - تقلص الأمن الشخصي الذي غالباً ما يفاقمه الظلم الجنساني، لا سيما للنساء والفتيات والأشخاص غير المطابقين للجنسين
  - آثار شديدة وغير متناسبة على حياة ورفاه الأطفال وكبار السن مؤثرة سلبياً على صحتهم وتعليمهم وأمنهم مما يعرضهم لأشكال متعددة من الاستغلال
  - مخاطر متزايدة على رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة والذين يعاني العديد منهم من الآثار السلبية لتغير المناخ على صحتهم وأمنهم وسبل عيشهم وأسلوب حياتهم
  - آثار نفسية، بما في ذلك الصدمة، الإجهاد، عدم اليقين، الانهيار والقلق

- انخفاض فرص الحصول على الأمن الغذائي والمائي
- التعرض لظروف غير صحية
- تدهور الحالة الصحية وانخفاض فرص الحصول على الرعاية الصحية
- توقف العلاجات الطبية اللازمة للبقاء على قيد الحياة، بما في ذلك الأدوية، العمليات الجراحية وعلاجات أخرى، الرعاية التمريضية، مساعدات التنقل والاتصالات والدعم المقدم لذوي الإعاقة
- تضاؤل الرعاية الصحة الجنسية والإنجابية والصحة والحقوق
- الانقطاع عن التعليم وانخفاض فرص إمكانية إيجاد فرص تعليمية مستقبلية
- فقدان التمثيل السياسي
- الانفصال الأسري الذي يمكنه أن يكون مشكلة بشكل خاص للأشخاص الذين يحتاجون إلى دعم (مثلاً، بعض المسنين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة)
- فقدان 'الهوية المكانية' وتناقص الوكالة في ما يتعلق بمكان الإقامة
- فقدان المعرفة التقليدية والأراضي والمواقع الثقافية الهامة الذي يكون مشكلة بشكل خاص للشعوب الأصلية وآخرين الذين تتجذر ثقافتهم وسبل عيشهم في نظم إيكولوجية ومواقع معينة
- تضاؤل الثقافة والدين والتماسك المجتمعي
- فقدان الوثائق القانونية ما يؤثر على إمكانية الحصول على الخدمات وحيازة الأراضي وحرية التنقل
- تعرض متواصل ومتزايد للمخاطر البيئية والتأثر بها في مناطق النزوح وإعادة التوطين وعند العودة
- النزاع على إمكانية الوصول إلى الأراضي وملكيتها وموارد طبيعية أخرى مهددة بالخسائر والأضرار
- حيازة واستعمار الأراضي، زيادة الترحيل والاستطباق من جانب الغرباء

- يمكن أن تنتج بعض هذه الآثار مباشرة من تحركات الأشخاص (مثلاً، الانفصال الأسري وفقدان الإحساس بالمكان). وقد تنتج أمور أخرى عن النزوح مثل فقدان سبل العيش، تضاؤل الرفاه النفسي الاجتماعي، التمييز الاجتماعي أو فقدان فرص التعليم.

- تنتهك آثار النزوح حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق بالبقاء والحق بتحديد سبل التنقل الخاص ومسارات التكيف.

- وعندما يصبح النزوح مطولاً، يمكن أن تكبر آثاره السلبية وتزيد من تفاقمها. يمكن أن يترجم النزوح الدائم أو اللا رجعة فيه بخسائر لا يمكن إصلاحها للأشخاص والمجتمعات المحلية المتضررة وتؤثر على الأجيال المستقبلية.

- يمكن أن تحدث الخسائر والأضرار الناجمة عن النزوح خارج الحدود المادية للمجتمعات المحلية المتضررة اصلاً من مخاطر مناخية معينة. ويمكن أن تؤثر آثار تنقلات السكان غير المباشرة والمتتالية سلبياً على المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية في مواطنهم الأصلية والعبور وإعادة التوطين.

- تعتبر بعض آثار النزوح خسائر غير اقتصادية. لكن، للعديد من الأصول غير الاقتصادية قيمة كمية للأشخاص والمجتمعات المحلية الذين يتطلبون تدابير علاجية. لذا، ثمة حاجة لأدوات محسنة لتقييم وتحديد هذه الآثار: مثلاً، نهج قائمة على القيمة، أدوات تقييم مجتمعي شامل وتقيم القيمة التي تستخدمها شركات التأمين (لفقدان السكن، الأرض، الدخل وسبل العيش).

- يوضح التفاعل بين هذه التأثيرات أن الخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية ليست ثنائية التفرع. لا يمكن تصنيف آثار النزوح بشكل صارم على أنها 'اقتصادية' أو 'غير اقتصادية'. يؤثر التنقل القسري على الأشخاص بطرق متنوعة مولداً عواقب في كافة أبعاد الأمن والرفاه. يمكن أن تكون هذه الآثار السلبية على الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمعات قصيرة الأجل وطويلة الأجل،

- بحيث تختبر فئات من السكان الذين يواجهون حالات تهميش واستبعاد قبل حدوث الكوارث والنزوح، الآثار السلبية للنزوح بشكل غير متناسب. ظروف الضعف والمخاطر المتباينة والمتقاطعة المتصلة بالنوع الاجتماعي، العمر، الميل الجنسي، الإثنية، وضع القليات أو الهجرة، الصحة والإعاقة هي تبعية وغالباً ما يفاقمها النزوح.

تتسم هذه الرسائل بأهمية خاصة بالنسبة للأطراف والمجموعات عند اختيار المضيف المستقبلي للأمانة العامة لشبكة سانتياغو. يجب أن يكون المضيف المحتمل قادراً على تقديم المساعدة الفنية من خلال منظمات وهيئات وشبكات وخبراء (*OBNEs*) ذوي صلة يمكنهم دعم 'الممارسات الجيدة' بشأن معالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بالنزوح، بما في ذلك منهجيات تقدير حجم النزوح للخسائر والأضرار غير الاقتصادية (*NELD*). يجب أن تقوم هذه الرسائل أيضاً بتوجيه الاجتماعات الثنائية مع الأطراف والمجموعات استعداداً للاجتماع التاسع العشر المقبل للجنة التنفيذية التابعة لآلية وارسو الدولية الذي سينعقد في الفترة من *19* إلى *22* أيلول/سبتمبر *2023*،مسلطاً الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه فريق العمل المعني بالنزوح في آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ كما يستطيع فريق الخبراء المعني بالخسائر غير الاقتصادية أن يؤدي دوراً في تطوير المنتجات المعرفية ذات الصلة بالمسائل الواردة أعلاه.

يجب أن توجه هذه الرسائل ايضاً المداخلات والاجتماعات الثنائية مع أعضاء اللجنة الانتقالية، إذ تسلط الضوء على التحديات التي تواجه السكان النازحين وتؤكد سبب الحاجة إلى طرق مثل نوافذ المنح الصغيرة والنهج الوطنية والنهج البرنامجية لصندوق الخسائر والأضرار والترتيبات التمويلية.

VI

الاستجابة للنزوح

يعد الأشخاص المندرجون تحت طاولة النزوح الداخلي أو عبر الحدود هم من بين الأكثر عرضةً لآثار تغير المناخ. لقد عاش النازحون تجارب كثيرة و لديهم المعرفة والقدرات والخبرات التي يجب الاعتراف بها واحترامها وتوظيفها.ومع ذلك، في معظم الأحيان، لا يتمتع النازحون إلا بالحد الأدنى من الوصول إلى الموارد والمساعدات، إذ أن النزوح المرتبط بتغير المناخ يعاني من نقص شديد في الموارد في الترتيبات التمويلية الحالية التي تهدف إلى تفادي الخسائر والأضرار والحد منها ومعالجتها. ونادراً ما تقدم صناديق المناخ الحالية (وبشكل غير كاف) الدعم المباشر للنازحين في سياق تغير المناخ.

الاحتياجات والتحديات الشاملة

- تقع استجابات النزوح عند منعطف مجالات السياسات المختلفة، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ، التكيف مع تغير المناخ، التمويل المتعلق بالمناخ، خفض مخاطر الكوارث، السياسات المتعلقة بالهجرة واللاجئين، الدبلوماسية الدولية، الاستجابة الإنسانية، بناء السلام، التعافي من الكوارث والسياسات المتعلقة بالعمل والحماية الاجتماعية. تتطور الاحتياجات مع الوقت وتكون معرضة للمخاطر المتفاقمة والمتتالية والمضاعفة. لذا ثمة حاجة ماسة لوجود أدوات قانونية وسياسية أكثر شمولاً وأفضل توافقاً للاستجابات العملية.

- كما هناك أيضاً حاجة لتطوير آليات دولية وإقليمية لتوفير الحماية القانونية وغيرها من أنواع الحماية للنازحين عبر الحدود بسبب تغير المناخ.

- ويجب على كافة الآليات التي تتناول الخسائر والأضرار، بما في ذلك كافة نوافذ التمويل والنهج البرنامجية أن تعالج مسألة النزوح. ينبغي أن تسهل هذه الآليات بشكل سريع المساعدة الإضافية (غير الازدواجية) التي يمكن التنبؤ بها خلال كافة مراحل النزوح وصولاً إلى الحلول المستدامة.

- ويجب الأخذ في الاعتبار العوامل غير المناخية مثل تلوث المياه والاستخدام غير المستدام للأراضي، و العمل على معالجتها. وغالباً ما يكون معالجة هذه العوامل أكثر سهولةً من معالجة العوامل المناخية، و قد يؤدي القيام بذلك إلى توسيع نطاق خيارات التكيف المتاحة للمجتمعات المحلية ومن المحتمل أن تحد أو تمنع حالات النزوح.

- يجب أن يتوفر التمويل للنازحين والمجتمعات المحلية والسلطات المحلية والجهات الفاعلة المستجيبة ويتمكنوا من الحصول عليه مباشرة بطريقة فعَّالة وفي الوقت المناسب لضمان تنفيذ تدابير الحماية والتحول. كما يجب أن يدعم هذا التمويل العمل الذي يحمي الحقوق ويلبي احتياجات النازحين، بما في ذلك الحق في الحلول المستدامة. يجب تقديم التمويل بطريقة تحترم كرامة الإنسان ولا تتنقص منها . كما يجب أن يدعم التمويل أيضاً الجهود الإقليمية والولائية والوطنية ودون الوطنية لبناء وتعزيز القدرات المؤسسية والأنظمة المحلية ذات الصلة.

- يترتب على ذلك تأثيرات كبيرة على تصميم وطرح صندوق الخسائر والأضرار والترتيبات التمويلية ونطاق المساعدة الفنية المقدمة من خلال شبكة سانتياغو للخسائر والأضرار (SNLD). يجب أن تدعم هذه الآليات الجهود المحددة المبذولة لتفادي النزوح والحد منه ومعالجته في الوقت المناسب وبطريقة مرنة وفعّالة وعلى نطاق مناسب لدعم جميع الأشخاص المتضررين. يشمل ذلك الوسائل المناسبة المعمول بها مثل نوافذ المنح الصغيرة ووسائل التوزيع المتنوعة للتمويل ودعم المقترحات البرنامجية لمعالجة الخسائر والأضرار. يكمن الهدف في تمكين الوصول المباشر للنازحين في إطار صندوق الخسائر والأضرار ، أما في إطار شبكة سانتياغو للخسائر والأضرار، يساعد ذلك في ضمان مشاركة المنظمات والهيئات والشبكات والخبراء ذوي الصلة.

قبل حدوث النزوح

- يجب أن تعكس جهود التخطيط حق الأشخاص في تحديد مستقبل التكيف والتنقل الخاص بهم، بما في ذلك حقهم في البقاء او التنقل.

- يعد توسيع الخيارات المتاحة للأشخاص قبل أن تتعرض سلامتهم وأمنهم وقدرتهم على التكيف للتهديد أمرًا بالغ الأهمية لتقليل الآثار السلبية التي قد يعانون منها بسبب النزوح. يتطلب ذلك تقييم مسارات التنقل المستقبلية وتوقعها من خلال فهم تفضيلات الأشخاص في التنقل والتكيف، والمخاطر التي تواجههم، بالإضافة إلى قدراتهم على التكيف والموارد المتاحة لهم، بما في ذلك تلك التي يمكن ان تتوفر من خلال صندوق تمويل الخسائر والأضرار.

- يعد جمع بيانات النزوح الدقيقة المصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر والقدرات أمراً ضرورياً حيث سيسهم ذلك في تحديد الاحتياجات ويساعد في تقييم الخسائر والضرار.

- يجب منح الأولوية لأفضلية التنقل للسكان المتضررين وذلك من خلال تقديم المساعدة الفنية والمالية و غيرها من أشكال مساعدات الخسائر والأضرار، بما في ذلك الحالات التي يواجه فيها الأشخاص التهديدات المحتملة التي تهدد إمكانية السكن ومع ذلك يختارون البقاء أو في حال عدم القدرة على التنقل نتيجة المرض أو الإعاقة.

- وعندما لا يكون البقاء في الموقع خياراً ممكناً ويكون الأشخاص مرغمين على مغادرة المناطق الخطرة، يشكل استباق وتوقع انتقالهم عنصراً أساسياً لحماية حقوق الإنسان الأساسية و تمكين السلامة الجسدية والنفسية والاجتماعية. وعلى النحو المفصل في آخر تقرير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) (AR6)، يتم تعزيز قدرات الأشخاص على التكيف عندما يكونوا مدعومين بخيارات التنقل بطريقة آمنة تحفظ كرامتهم.

- تجنب النزوح لا يعني ببساطة تجنب التحركات من مناطق خطرة أو متأثرة بتغير المناخ'. يمكن أن توفر هجرة اليد العاملة القائمة على الحقوق وعمليات التنقل المخطط لها والمدعومة جيداً والتي تصون كرامة الإنسان مسارات قابلة للتطبيق لتجنب النزوح. و يجب منح الأولوية لرصد وحماية حقوق الإنسان خلال عمليات التنقل.

- إن مخططات التمويل الاستباقية التي تشمل 'النزوح' كأحد العوامل للحصول على المساعدات والتنمية قد بدأت بالفعل في العمل في العديد من البلدان. تشكل هذه الطرق فرص كبيرة وينبغي توسيع نطاقها لمعالجة مخاطر النزوح.

- يتطلب الحد من النزوح وآثاره تخطيطاً محدداً للتأهب لضمان طرح الاستجابات المناسبة بسرعة. يجب إطلاع الفراد والمجتمعات المحلية بنظم الإنذار المبكر والتدابير المبكرة. يجب أن يكون التخطيط للنزوح عملية شاملة بمشاركة الجميع . ينبغي أن يتناول احتمال، أو في الواقع احتمال، في سياقات معينة، أن يصبح النزوح طويل الأمد ويتطلب حلولاً دائمة (تحول سبل العيش على المدى الطويل، وحماية الحقوق).

خلال عملية النزوح

- تقع مسؤولية مساعدة وحماية النازحين على الحكومة والجهات الحكومية الدولية والجهات الفاعلة الإنسانية غير الحكومية وتشكل هذه المساعدة والحماية أحد المكونات الأساسية للاستجابة في حالات الكوارث لخفض الآثار العامة للمخاطر المناخية سواء أكانت مفاجئة أو تدريجية.

- تعد الاستجابات السريعة للنزوح بمقدار كافٍ ومناسب لاحتياجات المتضررين والمخاطر التي تواجههم أمراً بالغ الأهمية لحماية حقوق النازحين. تشمل هذه الاستجابات ضمان توسيع نطاق كافة الحقوق وأعمال الحماية المقدمة بموجب المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، والأدوات الإقليمية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون الدولة المعنية لتشمل النازخين داخلياً والنازحين عبر الحدود الدولية.

- يجب أن يتم توفير التمويل المناسب والمساعدات للنازحين لدعم خيار التنقل وحقوق الإنسان الأخرى خلال عملية التنقل.

بعد النزوح

- يشكل ضمان حصول المهاجرين على حقوقهم عنصراً أساسياً للحد من الآثار السلبية التي عانوا منها. يتطلب ذلك مشاركة الجهات الفاعلة الحكومية والإنسانية طيلة فترة النزوح وليس فقط خلال مراحله الأولية أو الخطيرة.

- كما أن الحلول المستدامة -المتمثلة في العودة الطوعية إلى الوطن، الدمج المحلي أو إعادة التوطين في مكان آخر، بما في ذلك في الدول غير دولة المهاجر، مع القدرة على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية دون تمييز بسبب النزوح - تشكل عوامل أساسية للتعافي وإعادة التأهيل. يشكل التمويل المناسب وضمان الحقوق القانونية والحماية جزءاً لا يتجزأ من ذلك.

- كما أن خيار الانتقال وإعادة التوطين بأمان وكرامة حق أساسي لاستعادة ما خسره الأشخاص. كذلك يتم ضمان إمكانية الحصول المستمرة على الرعاية الصحية، الرعاية النفسية، سبل العيش الكريمة، والخدمات الأساسية كالمياه والصرف الصحي والتعليم - بما في ذلك أثناء الإقامة في المستوطنات المؤقتة أو الدول المهاجر إليها . يجب ضمان حقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً في جميع أماكن العودة وإعادة التوطين.

- وعلى النحو المعترف به في التوصية بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، (رقم 205) للعام 2017، فإن العمالة المنتجة والمختارة بحرية تعمل على تسريع عملية التعافي وبناء القدرة على الصمود خاصةً عندما يقترن الأمر بالحماية الاجتماعية والفرص المتكافئة.بالإضافة إلى ذلك ينبغي بذل جهود خاصة لحماية الأطفال وتمكين النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين واللاجئين.

تعد الأقسام المذكورة أعلاه هامة بشكل خاص لأعضاء اللجنة الانتقالية. ينبغي لهذه الرسائل أن توجه المناقشات الجارية مع الأعضاء لتدور حول سرعة وحجم ونطاق الاستجابة المطلوبة للنزوح.كما توضح هذه الفقرات سبب أن بعض القنوات مثل النهج على المستوى الوطني، النهج البرنامجية ونوافذ المنح الصغيرة هي جزءًا لا يتجزأ لنجاح صندوق الخسائر والأضرار و آليات التمويل ناجحة في دعم النازحين. كما يمكن لهذه الرسائل الواردة أعلاه أن تساعد في توجيه عمل الأطراف والمجموعات في اختيار مضيف الأمانة العامة لشبكة سانتياغو. يجب أن يتمكن المضيف من تقديم المساعدة الفنية من خلال المنظمات والهيئات والشبكات والخبراء الذين يمكنهم دعم استجابات أفضل للنزوح.

VII

ضمان إدماج ومشاركة النازحين

ينبغي أن تعكس مشاركة النازحين تنوع المجتمعات المحلية المتضررة من خلال الإدماج الهادف لجميع الأشخاص كالنساء والرجال النازحين، المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسي و المتحولين جنسياً واحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين واللاجنسيين، الأطفال وكبار السن، الأشخاص ذوي الإعاقة، الشعوب الأصلية، المهاجرين واللاجئين إن الاستفادة من النطاق الكامل لوجهات النظر والخبرات والمعرفة والقدرات لدى المجتمع أمر بالغ الأهمية لمعالجة النطاق الكامل للخسائر والأضرار المرتبطة بالنزوح.

- ينبغي للآليات التي تعالج الخسائر والأضرار، بما في ذلك صندوق الخسائر والأضرار وآليات التمويل، أن تكون مسؤولة وتستجيب لاحتياجات النازحين . كما ينبغي أن يكون من السهل الوصول إلى جميع هذه الآليات ، بما في ذلك من قبل الأشخاص الذين قد يواجهون تحديات في الحصول على المساعدة نتيجةً للتعقيدات المرتبطة بنزوحهم (على سبيل المثال، فقدان الوثائق أو العوائق المادية التي تمنع الوصول).

- يجب أن يشمل تطوير السياسات المتعلقة بالخسائر والأضرار على المستوى العالمي والوطني والمحلي وتقييمها وضع النازحين بشكل استباقي، مما يضمن حقهم في الحصول على المعلومات و ضمان مشاركتهم الهادفة والفعّالة.

- يشكل فهم تطلعات الأشخاص والمجتمعات المتضررة للتنقل ومنحهم الأولوية لها عنصراً أساسياً لحماية حقهم في اختيار أماكن إقامتهم وتحديد طرق التكيف معها.يعد هذا الالتزام أساسياً تجاه الشعوب الأصلية، و الأشخاص من الدول الجزرية الصغيرة النامية، الرعاة و غيرهم من المجتمعات التي تعتمد بشكل خاص على أراضيها وترتبط بها.

- لا ينبغي النظر إلى النازحين على أنهم مجرد ضحايا أو ناجين. لقد عاش النازحون تجارب كثيرة و لديهم المعرفة والقدرات والخبرات التي يجب الاعتراف بها واحترامها وتوظيفها. كما يجب إتاحة الفرصة للنازحين للتأكيد على حقوقهم والدعوة إلى توفير التعويضات والحلول المستدامة في المنتديات العالمية ذات الصلة - للمشاركة والتضامن مع النازحين الآخرين مع توفير الدعم اللغوي الملائم.

تعتبر هذه الرسائل الختامية من أجل ضمان المشاركة الهادفة والشفافية ذات صلة بجميع المناقشات المتعلقة بالخسائر والأضرار بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - بما في ذلك صندوق الخسائر والأضرار والترتيبات التمويلية، شبكة سانتياغو، الدرع العالمي، الهدف الجماعي الجديد المحدد كمياً بشأن التمويل المتعلق بالمناخ وآلية وارسو الدولية - إلى جانب المناقشات خارج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مثل تلك المتصلة بالدرع العالمي.

رسائل دعم

أدريان مارتينز بلانكو
مدير
لا روتا دل كليما

”لا توقف الحدود الخسائر والأضرار، ولا يجدر بها أن تهدد الأشخاص الممارسين لحقهم بالتنقل البشري. الحماية الدولية للأشخاص الباحثين عن السلامة نتيجة تغير المناخ هو واجب جميع الدول.“

روز كوبوسينج
يونغو

”يشكل التنقل البشري المخطط والمنتظم والآمن حافزاً للحد من الخسائر والأضرار وبناء القدرة على الصمود والتكيف في وجه تغير المناخ. يجب ان نضمن سلامة وحقوق الأشخاص المنتقلين، لا سيما الأطفال والشباب والنساء والأشخاص الآخرين الذين يعيشون في أوضاع هشة.“

سالوتي سوكو
مدير الدعوة،
النزوح العالمي، موحد
لجنة خدمات الخلاصيين الوحدويين

”تقاطعات الخسائر والأضرار والنزوح في سياق تغير المناخ واضحة. تشكل الخسائر والأضرار مقدمة للنزوح وتحصل أيضاً بعد النزوح والانتقال. لا معنى لمعالجتها بشكل منفصل. ينبغي ان يعكس النهج القائم على حقوق الإنسان لمعالجة الخسائر والأضرار الواقع الذي تختبره المجتمعات المحلية على أرض الواقع ويعالجه.“

ولتر كالين
مبعوث رئيس المنبر
بشأن التهجير الناتج عن الكوارث

”أن يكون المرء نازحاً يعني أنه فقد منزله وممتلكاته وسبل عيشه وترك خلفه مجتمعه المحلي وروابطه الثقافية التي تغني الحياة وتجعلها مجدية، وخاطر في الوقوع في وضع التهميش والتبعية. يشكل النزوح الناجم عن تغير المناخ الوجه البشري للخسائر والأضرار.“

شكر وتقدير

© التعاون في مجال الخسائر والأضرار/ بحث في النزوح الداخلي 2023

ألفه أعضاء من "الفريق العامل المعني بالخسائر والأضرار والتحديات الناتجة عن التنقل البشري والنزوح". محرر: ستيف ميرون، بحث في النزوح الداخلي.

نسق هذا المنشور التعاون في مجال الخسائر والأضرار والبحث في النزوح الداخلي، لكنه نتيجة عملية استشارية اعتمدت على مدخلات مجموعة كبيرة من الخبراء من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والمنظمات الدولية. يود فريق التنسيق أن يشكر بشكل خاص الأشخاص التاليين على مساهماتهم:

- أديل طوماس، جامعة الباهاماس
- أدريان مارتينز بلانكو، لا روتا دل كليما
- ألكس أليينيكوف، المدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي
- ألكس دي شربينان، مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض
- أليس بايا، مركز رصد النزوح الداخلي
- أما فرنسيس، المشروع الدولي لمساعدة اللاجئين
- أمالي تاور، لاجئو المناخ
- أنا موسنيغا، جامعة ريتسوميكان
- أنا بولا سوزا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- كريستوفر بارتلت، حكومة فانواتو
- دنيس ممباور، صندوق سليكان
- دايفد راثول، جامعة ولاية أوريغون
- إميلي ولكنسون، معهد التنمية الخارجية
- إرين بيشوب، مفوضة الأمم المتحدة السامية للاجئين
- كاثارينا شميدت، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
- كيس فان در غيست، جامعة الأمم المتحدة
- لينا أحمد، المرصد الألماني
- لورنزو غواداغنو، الأمانة العامة للمنصة الخاصة بالنزوح بسبب الكوارث
- ماثيو سكوت، معهد راوول والنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني
- ميشال يونيتاني، مفوضة الأمم المتحدة السامية للاجئين
- ميزان خان، المركز الدولي لتغير المناخ والتنمية
- مولين ناند، جامعة كوينزلاند
- نينا م. بركلاند، مجلس اللاجئين النرويجي
- روبرت أوكس، جامعة الأمم المتحدة
- راين بلانو، لاجئو المناخ
- سابين ميننجر، صحيفة دي فيلت
- سليمول هوك، المركز الدولي لتغير المناخ والتنمية
- سالوتي سوكو، لجنة خدمات الخلاصيين الوحدويين؛ منصة الهجرة والنزوح المناخي
- سانجولا ويراسينغي، الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر
- ساره ناش، جامعة التعليم المستمر
- سنزينا بوسكاس، المنظمة الدولية للهجرة
- ستيف ميرون، مبادرة قانون اللاجئين
- سوزانا ب. أداما، مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض - كلية علوم المناخ - جامعة كولومبيا
- فالنتينا أوريغوني، منظمة الإغاثة الإسلامية الفرنسية
- يولاندا مونيوز، الصندوق العالمي للمنح الخضراء

حقوق الصورة

1. صورة الغطاء: الغرق في اليأس لجميل أختار عن طريق المنظمة العالمية للرصاد الجوية (7289)، مرخصة بموجب CC BY-NC-SA 2.0. الوصف: سكان قرية في منطقة سانغار في مقاطعة سند في باكستان مجتمعين لاستلام بعض حصص الإعاشة الطارئة بعد الفيضانات المدمرة عام 2022. حظي ذلك العام أيضاً بحصته من الفيضانات، ولو أقل قليلاً من العام السابق. يحذر الخبراء بأنه يحتمل أن يصبح ذلك حدثاً سنوياً. لدى باكستان واحدة من أصغر بصمات الكربون في العالم فيما تعاني من أسوأ آثار تغير المناخ وعدم التأهب للكوارث تقريباً.

2. شعار التعاون في مجال الخسائر والأضرار: يحتوي الموقع الشبكي ساندارباتس لوكالة الفضاء الأوروبية على بيانات كوبرنيكوس سنتينل (2016)، معالجة من جانب وكالة الفضاء الأوروبية مرخصة بموجب CC BY-SA 3.0 IGO